المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵜⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⴷ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي

إحالة ذاتية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵄ ⵓⴰⵏⵙⵓⵍ ⴰ ⵖⵓⵎⵓⵍ ⴰ ⵖⵍⵍⵓⴹ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

"من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي"

إحالة ذاتية

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير حول الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي.

وفي هذا الصدد، عَهِدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية بإعداد هذا التقرير.

وخلال دورتها العادية الثالثة عشر بعد المائة (113)، المنعقدة بتاريخ 27 غشت 2020، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على التقرير الذي يحمل عنوان» من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي»، والمُنبَثِق منه هذا الرأي.

مقدمة

لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مطردة ومستدامة دون تنمية العالم القروي. وفي بلادنا، يضم الوسط القروي 40 في المائة من مجموع ساكنة المملكة ويمتد على 90 في المائة من المساحة الإجمالية للبلاد، كما يضم 85 في المائة من الجماعات القروية، أي ما يعادل 1282 جماعة ، 13 في المائة منها فقط يوجد بها مركز حضري[1].

ويسجل الوسط القروي معدلا منخفضا للتنمية البشرية، ويتسم بتفاوتات اجتماعية واقتصادية مهمة، كما أن العزلة وأشكال التهميش والفقر تطال بشكل أكبر الساكنة الأكثر هشاشة في القرى المغربية.

وفي هذا الصدد أكد الخطاب الملكي السامي[2] أن :

«الفئات التي تعاني أكثر، من صعوبة ظروف العيش، تتواجد على الخصوص، في المجال القروي، وبضواحي المدن.

هذه الفئات تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام بأوضاعها، والعمل المتواصل للاستجابة لحاجياتها الملحة.

لذا، ما فتئنا ندعو للنهوض بالعالم القروي، من خلال خلق الأنشطة المدرة للدخل والشغل، وتسريع وتيرة الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم التمدرس، ومحاربة الفقر والهشاشة.»

وبالنظر لما يطبعه من تنوع وما يزخر به من مؤهلات، فإن العالم القروي يحبل بإمكانات وثروات ينبغي استغلالها وتعبئتها، لا سيما عبر الأسواق الأسبوعية. وتعتبر هذه الأسواق، بوصفها مرفقا عموميا للقرب ومكونا أساسيا في التنمية القروية، فضاء تجاريا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مهما، لكنه غير مستغل بالقدر الكافي.

لقد أضحى السوق اليوم، بوصفه مكانا للعيش لا غنى عنه للساكنة القروية، محط انشغال سواء بالنسبة للفاعلين المكلفين بتدبيره أو للمرتفقين الذين يرتادونه، وذلك بالنظر لما يعاني منه من العديد من المشاكل على مستوى تدبير البنيات التحتية والتجهيزات، والجوانب المتصلة باللوجستيك والتمويل، وهي مشاكل تؤثر سلبا على تنميته وعلى السلامة الصحية للساكنة.

ورغم أهمية المبادرات التي جرى اتخاذها من لدن بعض السلطات العمومية من أجل تنظيم التجارة المحلية والنهوض بها، إلا أنها لم تثمر بعد النتائج المرجوة منها على المستوى الوطني.

لذلك، واعتباراً للإمكانات التي يتيحها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتعين العمل على إعادة النظر في التعاطي مع السوق، بوصفه مرفقا عموميا تضطلع بتدبيره الجماعات، وذلك وفق مقاربة ترابية مندمجة. وتشكل الجهوية المتقدمة الجاري تنزيلها مناسبة سانحة من أجل إدراج عملية تنمية الأسواق في سياسة جهوية متعددة الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، مواطناتية، ثقافية وبيئية) تشرف على تنفيذها الجماعات الترابية مع إشراك المصالح اللاممركزة للدولة والمقاولات العمومية والخاصة وفعاليات المجتمع المدني.

1 – الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 2014

2 – الخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت 2019 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

وقد تم التأكيد على هذا التوجه في الرسالة التي وجهها جلالة الملك للمشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة المنعقدة يوم 20 دجنبر 2019 بمدينة أكادير، والتي أكد فيها جلالته على ضرورة تبني مقاربة التدرج، على ضوء مبدأ التفريع الذي أراده دستور المملكة كحجر الزاوية في توزيع الاختصاصات، خاصة بين الدولة من ناحية، والجهات والجماعات الترابية من ناحية أخرى.

ويتناول هذا الرأي مكانة الأسواق الأسبوعية في السياسات العمومية التي يتم تنفيذها على المستوى الجهوي، ووظائفها الحالية (الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية والمواطناتية، إلخ.) وكذا القيمة المضافة التي تُوَلِّدُها بوصفها منظومة أساسية بالنسبة للاقتصاد القروي.

ولتحقيق هذا الغرض، يسلط الرأي الضوء على السوق كمكان للعيش متجذر في التاريخ الاجتماعي والثقافي لبلادنا، والذي يعد بمثابة «بارومتر» للحياة القروية وملتقى أساسي تنتظم حوله حياة الساكنة القروية. كما يقارب الرأي السوق بوصفه محركا للاقتصاد المحلي والجهوي. وأخيرا يبرز ضرورة إعادة تنظيم السوق على ضوء مختلف الوظائف التي يضطلع بها، وبالنظر لمؤهلاته غير المستغلة بالقدر الكافي.

ويهدف المجلس من خلال هذا الرأي، الذي تم إنجازه ارتكازا على مقاربة تشاركية مع مجموع الأطراف المعنية وجرى إغناؤه بزيارة ميدانية لجهة الدار البيضاء-سطات (على مستوى إقليمي سطات والجديدة)[3]، إلى دعوة السلطات العمومية إلى إيلاء الأسواق القروية الأسبوعية العناية والاهتمام اللازمين ومباشرة تدابير استراتيجية وعملية للنهوض بهذه الفضاءات بوصفها أماكن للعيش ذات أهمية بالغة.

ويهدف المجلس من خلال هذه الإحالة الذاتية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. دعوة السلطات العمومية إلى الانكباب بشكل عاجل على مسألة الأسواق الأسبوعية من خلال بلورة رؤية طموحة يتقاسمها الفاعلون المعنيون، مع اعتماد آليات لتأهيل هذه الأسواق وتحديث بنياتها على مستوى التنظيم والتسيير؛
2. حث الفاعلين المعنيين بتدبير الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي (الجماعات، المجالس الإقليمية ومجالس الجهات، المصالح اللاممركزة، القطاعات الوزارية، السلطات المحلية) على إعادة تنظيم هذه الأسواق، مع الحرص على احترام القواعد المرتبطة بالجانب المعماري وتوزيع فضاءات السوق[4]، ومراعاة خصوصيات كل جماعة، مع تحديث وظائف هذه الأسواق (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والمواطناتية، إلخ.)؛
3. إبراز المؤهلات والإمكانات التي تزخر بها الأسواق الأسبوعية وجعلها رافعة للتنمية، ولاندماج السياسات العمومية الوطنية والترابية، وتعزيز التدبير التشاركي والمنسق (ترشيد المداخيل، خلق الثروة لفائدة الساكنة المحلية، والتدبير الأمثل لفضاء للسوق حسب المهن، تثمين التراث الثقافي والاجتماعية، وإدماج الشباب والنساء)؛

3 – انظر الملحق رقم 1 : لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

4 – موقع إقامة السوق بتراب الجماعة، عدد المداخل والمخارج، الأماكن المخصصة للتجار حسب نوع المهن، التحكم في سلسلة القيمة (الإنتاج، الحفظ والتخزين، التوزيع)، عدد المرافق الصحية المخصص للزوار والمهنيين، التزويد بالماء والكهرباء والصرف الصحي، عدد الخدمات المقدمة (المطاعم ، الترفيه، الثقافة ، وغيرها)، إقامة وسائل ودعامات التواصل (لوحات التشوير، لوائح الأسعار) ، إلخ.)، ورقمنة الخدمات الإدارية ، وغير ذلك.

4. أخذ انعكاسات جائحة فيروس (كوفيد19-) بعين الاعتبار بما يُمَكِّنُ من جعل السوق الأسبوعي مرفقا عموميا محليا يوفر للمرتفقين الشروط اللازمة لضمان السلامة والصحة، حتى خلال فترات الأزمات.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي يقتصر على تناول الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي والمراكز القروية الصاعدة، مع الأخذ في الاعتبار جملة من الإكراهات التي تحيط بمعالجة الموضوع، والتي يمكن أن نجملها في ما يلي:

- العدد الكبير للجماعات القروية، حيث تبلغ 1282جماعة؛
- عدد الأسواق الأسبوعية في الوسط القروية يبلغ 889 سوقا : منها 822 تقام بشكل منتظم و67 لا تقام في الوقت الراهن؛
- غياب دراسات أكاديمية وقطاعية مُحَيَّنَة حول الأسواق (وتجدر الإشارة إلى أن آخر دراسة قامت بها المديرية العامة للجماعات الترابية حول الأسواق تعود إلى سنة 2013[5]، وآخر بحث أنجزته المندوبية السامية للتخطيط[6] حول الموضوع يعود إلى سنتي 2010 و2011)؛
- تداخل أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين بتدبير الأسواق الأسبوعية مع الاختصاصات الذاتية للجماعات (المادة 83 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات)
- عدم وضوح دور ومسؤولية الفاعلين المعنيين :

I. تشكل الأسواق مكانا للعيش متجذر في التاريخ الاجتماعي والثقافي لبلادنا، كما أنها تغطي مجموع التراب الوطني

في المغرب يعتبر السوق مكانا للعيش يلتقي فيه سكان منطقة ما بشكل منتظم، حيث يتبضعون أو يبيعون السلع ويتبادلون المعلومات ويمارسون أشكالا من المفاوضات. وتجري كل هذه الجوانب من الحياة الاجتماعية في جو ذي طابع «احتفالي». وقد دخل مصطلح «السوق» ذي الأصل العربي إلى التداول اللغوي بفرنسا في وقت متأخر (سنة 1876)[7]. وهو يحيل إلى فضاء تجاري مقام في الهواء الطلق أو في مكان مغلق.

وقد أنجز جان فرانسوا تروان، دراسة حول الأسواق المغربية، مَيَّزَ فيها بين أشكال مختلفة من الأسواق، مع اضطلاعها بالعديد من الوظائف. وأبرز أن السوق كان فضاء يقصده سكان المناطق القروية لبيع منتجاتهم وشراء حاجياتهم من السلع التي تكفيهم طيلة الأسبوع، كما كانوا يرتادونه لتسوية خلافاتهم، والالتقاء بعائلاتهم وأصدقائهم، وغير ذلك من المآرب، حيث يشهد السوق أنشطة تجارية وحرفية وترفيهية وإدارية واجتماعية كما تؤدى فيه جملة من الخدمات.

5 – دراسة «من أجل إعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية واحترافية تدبيرها»، المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية، 2013

6 – بحث حول المعطيات الجماعية (الجرد الجماعي القروي)، 2010 و2011

7 – حسب معجم روبير

1. السوق بمثابة «بارومتر» للحياة القروية وملتقى أساسي تنتظم حوله حياة الساكنة القروية

يشكل، السوق بامتياز مكانا للعيش، وفضاء للتبادل وتقاسم المعلومات، ويظل المكان المفضل عند الساكنة القروية للقاء والاجتماع[8]. وقد شكل السوق تاريخيا موعدا أسبوعيا لتجمع السكان أو أفراد القبائل المنتمين لنفس الجهة أو المنطقة. وغالبا ما يطلق على السوق اسم يوم من أيام الأسبوع أو اسم الجهة أو المنطقة أو القبيلة التي يقام فوق أراضيها.

ومن الأهمية بمكان تحليل أدوار الفاعلين المتدخلين في الأسواق القروية، وعلى رأسهم الجماعات، بالنظر لاختصاصاتها ذات الصلة بتدبير الأسواق، ثم السلطات المحلية ومصالح الدرك الملكي، بوصفها الضامن لأمن الممتلكات والمرافق العمومية وأمن وسلامة المواطنين. ويأتي بعد ذلك التجار أو مهنيو السوق، الذين يتألفون من تجار الجملة وتجار نصف الجملة والباعة بالتقسيط والباعة المتجولين والفلاحين. وفي المقام الثالث يأتي الزبناء. ويضطلع كل فاعل من هؤلاء بدور حاسم في سلسلة تطوير الأسواق عبر ضمان توازن دورها الاقتصادي والمجتمعي.

أما الباعة أو «مهنيو الأسواق الأسبوعية»، فهم عموما تجارٌ ينتقلون من سوق لآخر على امتداد أيام الأسبوع. إذ يقصدون تباعا الأسواق حسب برنامج محدد بدقة ولا يذهبون بالضرورة إلى نفس السوق[9].

وبالنسبة لسكان المناطق القروية، يمثل السوق فرصة لبيع محصولهم وماشيتهم من أجل الحصول على الدخل اللازم لتلبية حاجيات أخرى واقتناء ما يحتاجونه من مشتريات، كما يشكل مناسبة لاستقصاء الأخبار والالتقاء بباقي أعضاء العائلة وكذا الترفيه والاطلاع على جديد مجريات محيطهم.

وبالنسبة للسلطات العمومية والمؤسسات المنتخَبة على المستوى المحلي، يعد السوق بمثابة «بارومتر» حقيقي لرصد مجريات الحياة القروية والوقوف على تطور مستوى معيشة الساكنة القروية.

أما في ما يتعلق بتهيئة المجال، فيمكن اعتبار السوق عنصراً رئيسيا في تنظيم المجال القروي وتراثا محلياً وجهوياً ووطنياً يساهم في إضفاء الجاذبية على المجال الترابي.

ويتبين من خلال دراسة الوثائق والأعمال[10] القليلة التي تناولت الموضوع، أن ثمة نوعين من الأسواق :

- الأسواق القروية التي تتم إقامتها في أماكن محددة ومعترف بها، إذ يتم إنشاؤها عموما في مركز الجماعة القروية. وتتخذ بعض الأسواق طابعا فلاحيا خاصا، حيث تباع فيها المنتجات الفلاحية (الحبوب والمنتجات الطازجة) والحيوانات، في حين تتسم أسواق أخرى بتعدد وظائفها، إذ تحتضن بالإضافة إلى تجارة المواد الغذائية، باقة أخرى من الخدمات والأنشطة الترفيهية والعروض وتضم مهناً وحرفاً أخرى (الخياط، الإسكافي، الحلاق ، مصلح الساعات، وغيرهم) ؛

8 - Jean-François Troin, Les souks marocains : marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié nord du Maroc, Volume 2, EDISUD, 1975.

9 - المصدر نفسه

10 - تشكل أعمال جان فرانسوا تروان حول الأسواق الأسبوعية في المغرب مرجعا في المجال، لأنه وضع خريطة للأسواق في شمال المغرب. وقد سعى إلى إظهار التنظيم الخاص بهذه الأسواق بوصفها فضاءات للعيش والتبادل تضطلع بدور اقتصادي أساسي على المستوى المحلي وتشكل تراثا ثقافيا واجتماعياً مهماً.

- الأسواق التي تقع في المراكز القروية الصاعدة/ شبه الحضرية: مع تطور الكثافة السكانية والتوسع العمراني بالمجالات القروية، تحول السوق ذو الطابع القروي تدريجيّاً إلى سوق شبه حضري لكن مع محافظته على خصوصياته القروية. ويوجد هذا النوع من الأسواق في المدن الصغيرة أو في ضواحي المدن الكبرى. وهي تختلف عن الأسواق المركزية و«السويقات» المتواجدة في أحياء مختلفة من المدن الكبيرة والمفتوحة بوتيرة يومية.

2. تؤدي الأسواق الأسبوعية القروية وظائف متعددة الأبعاد، منفصلة لكنها متكاملة

- **الوظيفة التجارية/الاقتصادية** : هي الوظيفة المهيمنة على نشاط أغلب الأسواق الأسبوعية، إذ تتجلى في تداول تدفقات نقدية هامة في يوم السوق، وهو تداول ناتج أساسا عن بيع المواشي وعن مختلف المعاملات التجارية الأخرى. لذلك، يشكل السوق رافعة للتنمية الاقتصادية ووسيلة لتعبئة الموارد المالية لفائدة الجماعات التي يقام فوق ترابها. كما أنه يعد فضاء لتجميع وإعادة توزيع وتوريد وتبادل المنتجات، سواء المتأتية من الإنتاج المحلي أو التي يتم جلبها من خارج المنطقة. عموما، يقيم السوق القروي الأسبوعي روابط مع شبكات الأسواق الأقرب والمراكز المجاورة الخاصة بتجميع وتخزين المنتجات القروية المحلية. ونتيجة لذلك، يساهم في التنشيط الاقتصادي للجماعات القروية والمدن الصغيرة المجاورة. ويمثل حلقة وصل مهمة بين الوسطين الحضري والقروي، لا سيما في ما يتعلق بتجميع وتوزيع المنتجات.

- **الوظيفة الاجتماعية**: إن هذه الوظيفة، وإن كانت غير مثمنة بالقدر الكافي لدى بعض الفاعلين، تعد من الوظائف الأساسية للسوق، حيث يضمن هذا الأخير التواصل بين السكان وتبادل المعلومات (دور الوسيط الاجتماعي)، وهو يشكل فضاء لتعزيز العلاقات الاجتماعية : تسوية النزاعات، الاقتراض، التداول في مشاريع الزواج، فضاء لتناول الطعام، وغير ذلك...

- **الوظيفة الإدارية** : يعتبر يوم السوق اليوم المفضل لدى المرتادين من أجل قضاء معاملاتهم الإدارية (رسم الولادة، شهادة السكنى، إلخ.). وهي وظيفة مدعوة إلى مواكبة التحول الجاري في اعتماد آليات نزع الطابع المادي عن المساطر الإدارية.

- **الوظيفية الثقافية**: إلى جانب وظيفته التجارية، يعتبر السوق فضاء للترفيه والألعاب والتنشيط والنهوض بالسياحة...وغيرها من الأدوار الثقافية. إنه تراث تاريخي وثقافي يتعين وجوبا إدماجه في السياسات العمومية والمشاريع المحلية، من أجل الحفاظ عليه وتثمينه؛

- **الوظيفية المواطناتية**: تاريخيا، كان البعد التعبوي للأسواق حاضرا في ممارسات الفاعلين المعنيين بالشأن العام. حيث تتمتع الأسواق بقدرة كبيرة على تعبئة السكان واستقطابهم لمدة طويلة في فضاء واحد. لذلك يمكن أن يتم تثمين هذا الفضاء المفتوح واستخدامه في تأطير المواطنين والمواطنات من خلال عقد لقاءات للنقاش وتبادل وجهات النظر وتنظيم دورات للتكوين والتحسيس.

3. توزيع جغرافي للأسواق يغطي مجموع التراب الوطني

كما يتبين من خلال الرسم البياني التالي، تتوزع الأسواق الأسبوعية على مجموع جهات المملكة.

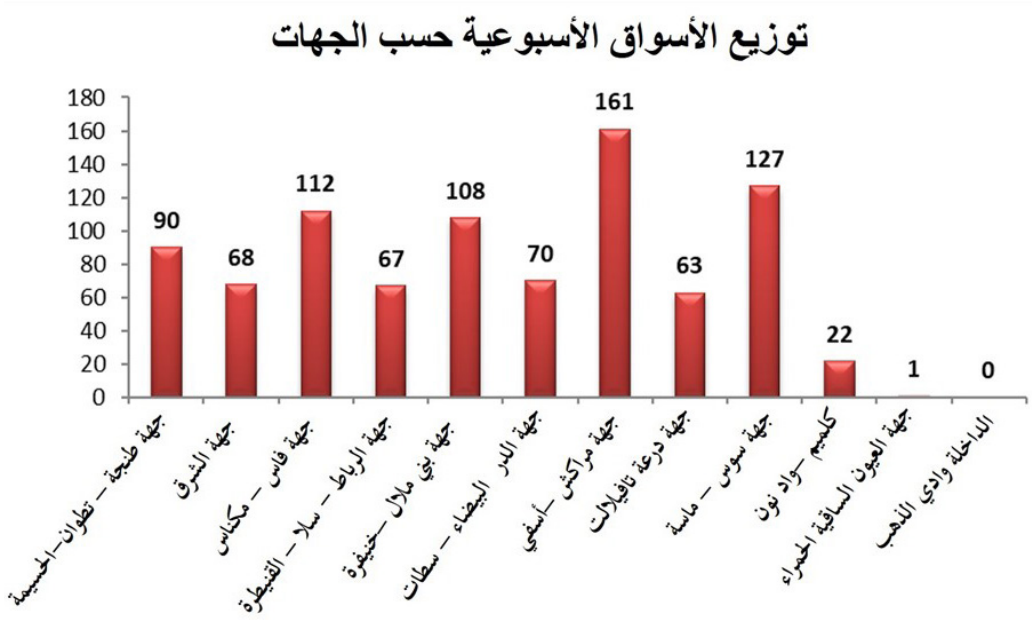

المصدر : بحث حول التجهيزات الجماعية (الجرد الجماعي القروي)، 2010 و2011

وتضم جهة مراكش–آسفي 161 سوقاً، أي ما يمثل 18.1 في المائة من إجمالي عدد الأسواق الأسبوعية في المغرب ، في حين لا تتوفر جهة الداخلة–وادي الذهب على أي سوق قروي أسبوعي.

وبالنسبة للمستوى دون الجهوي، نجد أن إقليم تارودانت يضم أزيد من 40 سوقاً أسبوعياً.

وهكذا، فإنه من مجموع 889 سوقاً أسبوعيا التي تم جردها، هناك 822 سوقا مفتوحة، وهي موزعة على 792 جماعة قروية، أي 61.8 في المائة من جماعات العالم القروي، بينما لا تتوفر الجماعات القروية الـ 490 الأخرى على سوق. والواقع أن هذه الجماعات تضم بعض الأسواق المهجورة أو تفتقر للمقومات اللازمة لتكون عملية، وأخرى تتطلب إعادة تأهيل.

4. يشكل السوق منصة مالية مهمة في الاقتصاد المحلي والجهوي

بالنظر لدورها الأساسي في التنمية الجهوية، تضطلع الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي بوظائف اقتصادية وتجارية أساسية وذات أهمية بالغة. حيث تُوَلِّدُ رقمَ معاملاتٍ مهماً يساهم في ميزانية الجماعات. وتتجلى الوظيفة الاقتصادية، التي تعد الوظيفة الأساسية لغالبية الأسواق الأسبوعية، في تداول تدفقات مالية هامة متأتية أساسا من بيع المواشي ومن مختلف الأنشطة التجارية الأخرى. غير أنه ينبغي التمييز بين الإيرادات التي توفرها الأسواق لفائدة الجماعات وبين التدفقات المالية التي يتم تداولها في السوق. وتتسم مداخيل السوق بكونها قابلة للقياس ويمكن التحكم فيها، إذ تتأتى إما من كراء السوق أو من التحصيل المباشر للرسوم من لدن الجماعة.

وتشير تقديرات الدراسة التي أنجزتها وزارة الداخلية سنة 2013، إلى أن المداخيل السنوية للأسواق الأسبوعية تبلغ حوالي 313 مليون درهم، تتكون بنسبة 95 في المائة من مداخيل الإيجار، والتي تبلغ في المتوسط 400.000 درهم لكل سوق. ولا تتجاوز مداخيل 70 في المائة من الأسواق سقف 200.000 درهم في السنة. وتتراوح وجيبات الإيجار بين 2000 درهم و7.000.000 درهم، حسب نوع السوق.

في المقابل، لا يمكن قياس حجم التدفقات المالية للسوق، أي الكتلة النقدية التي يتم تداولها يوم السوق، ولا التحكم في مقاديرها. لذلك، ينبغي، في هذا الصدد، إنجاز دراسات خاصة تسمح بقياس حجم التبادلات الذي تجري بين مختلف مكونات السوق (مهنيو السوق الأسبوعية، التجار، الزوار، إلخ.).

وتحقق الأسواق الأسبوعية، بمتوسط عدد زوار يبلغ حوالي 3000 زائر لكل سوق، أي ما يعادل 2.600.000 زائر في الأسبوع على المستوى الوطني[11]، مداخيل مالية مهمة تختلف باختلاف تخصص وصبغة السوق وحجمه وموقعه.

وتشكل الأسواق، حسب تخصص وصبغة كل واحد منها، منصة هامة للتوزيع والتجارة. ويتعلق الأمر أساسا بتجارة المواشي الحية (الأغنام، الأبقار، الماعز، الإبل) والمبادلات التجارية المتعلقة بالمنتجات المختلفة، مثل التوابل والخضروات والفواكه والحبوب، بالإضافة إلى ممارسة مجموعة واسعة من المهن.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي المزود الرئيسي للساكنة القروية باللحوم، إذ تبلغ قدرة إنتاج المجازر الموجود بها، وعددها 689 مجزرة، حوالي 68 ألف طن من اللحوم سنويا. غير أنه يلاحظ وجود ضعف في المراقبة الصحية لهذه المجازر، حيث إن حوالي ثلث الأسواق غير مشمولة بالزيارات التفقدية للمصالح البيطرية[12].

من جهة أخرى، يضطلع السوق بدور حاسم في تدفق السلع على مستوى العالم القروي، من خلال نشاط كبار تجار الجملة وتجار نصف الجملة والباعة بالتقسيط وصغار تجار التقسيط، والفلاحين، والباعة المتجولين...وغيرهم.

وينشط جميعُ هؤلاءِ الفاعلين في العادة في الأسواق الأسبوعية ويساهمون في خلق الثروة وتنمية الاقتصاد المحلي. وتنشط حول هذه الأنشطة التجارية العديد من المهن الأخرى من قبيل الميكانيكيين، والكهربائيين، والحدادين، والنجارين، ومهني النقل، والمشتغلين في إعداد الوجبات المطعمية وغيرهم.

11 – دراسة «من أجل إعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية واحترافية تدبيرها»، المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية 2013،

12 – المصدر نفسه

II. رغم المساهمة القوية للأسواق في تنشيط الاقتصاد المحلي والجهوي، تظل الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتيحها غير مستغلة بالقدر الكافي

1. لا تستفيد الأسواق الأسبوعية القروية من رؤية وطنية يتقاسمها مجموع الفاعلين ويتم تنزيلها على المستوى الجهوي

إن الأسواق الأسبوعية، بوصفها مرفقا عموميا محليا وبالنظر لأهميتها في تنظيم الحياة بالعالم القروي، فإنه جدير بها أن تكون في صلب السياسات العمومية الخاصة بالعالم القروي، وأن تشكل عاملا أساسيا في عملية إعداد التراب الوطني.

غير أنه يلاحظ أن الاستراتيجيات الوطنية والجهوية لا تولي الاهتمام الكافي لمعالجة إشكاليات الأسواق وتحديثها والنهوض بأدوارها في التنمية المستدامة، ولا سيما أمام غياب استراتيجية وطنية خاصة بهذه الأسواق ينخرط في إعمالها مجموع القطاعات الوزارية المعنية.

وتظل المبادرات المتخذة للنهوض بوضعية الأسواق الأسبوعية محدودة وتفتقر للالتقائية والاندماج على المستوى الجهوي. وفي هذا السياق نُذَكِّر بالمبادرات التالية :

- دراسة أنجزتها المديرية العامة للجماعات الترابية. وتبقى هذه الدراسة ذات طابع تنظيمي صرف (بلورة دليل لم يتم تنفيذه بعد)؛
- مبادرة من القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة لفائدة الأسواق القروية، غير أنها موجهة أساسا نحو مجال التجارة؛
- مخطط المغرب الأخضر لم يُدرِج ضمن تدابيره ذات الأولوية مسألة عصرنة الأسواق الأسبوعية. إلا أن الاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر 2030-2020»، ضمت من بين أهدافها عصرنة 12 سوق للجملة وتأهيل الأسواق الأسبوعية.

ويذكر أن هذه المبادرات الثلاث المقترحة للنهوض بالأسواق الأسبوعية في الوسط القروي، لم تترجم بعد على أرض الواقع في شكل خطط عمل إجرائية. وفضلا عن اتسامها بطابع متقطع، فإن هذه المبادرات لم تكن بالقدر الكافي نتاج تنسيق وتشاور موسع مع الشركاء الرئيسيين والمستفيدين المباشرين، أي مهنيو الأسواق، والمرتفقون والجماعات.

و في غياب رؤية مشتركة وآلية للتنسيق مُحَدَّدَة ومُقَنَّنَة، فإنه يتم التعاطي مع إشكالية الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي بطريقة غير مندمجة تتدخل فيها العديد من القطاعات الوزارية[13]، كل حسب اختصاصاته ومهامه وأولوياته وخطته التمويلية.

13 – وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية، وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

من جهة أخرى، يشكل الجانب المتعلق بالتواصل حول تنمية الأسواق والنهوض بوظائفها تحديا آخر وجب رفعه. تضاف إلى ذلك محدودية تأطير (الإعلام، والتكوين، والتحسيس، إلخ) السكان القرويين الذين يترددون على الأسواق الأسبوعية. ويعزى هذا الوضع في جانب منه إلى غياب فضاءات للتأطير على مستوى الأسواق مخصصة لتوعية وتحسيس وتوجيه المرتفقين.

وفي ما يتعلق بمكانة الأسواق الأسبوعية في تهيئة وتخطيط المجالات الترابية، يلاحظ أنه لم يتم العمل بالقدر الكافي على إدماج إشكالية الأسواق الأسبوعية في وثائق التعمير[14]. واليوم، باتت هذه الأسواق محاطة بتجمعات سكانية ممتدة وصارت تواجه جملة من الصعوبات (مواقف العربات، مشاكل على مستوى تدبير النفايات الصلبة، وكذا مشاكل في الولوج للسوق، فضلا عن تشويه المنظر العام والتسبب في أشكال متعددة من التلوث، إلخ.). ذلك أن تهيئة الأسواق وآفاق تطورها غير مدرجة كأولوية سواء في وثائق التعمير (مخطط توجيه التهيئة العمرانية، تصاميم التهيئة، تصاميم تنمية التجمعات القروية) أو في التصاميم الجهوية لإعداد التراب (SRAT)، الموجودة قيد الإعداد من لدن الجهات.

2. تدبير الأسواق اختصاص من الاختصاصات الذاتية للجماعة لكن تطويرها يقتضي تدخل باقي الجماعات الترابية

الأسواق الأسبوعية القروية هي مرافق عمومية محلية، يناط إحداثها وتدبيرها بمجالس الجماعات. وقد أناط المشرع في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة، بالجماعات مهام تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين وإحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة.

غير أن وضع لائحة تقييدية بالاختصاصات الذاتية المخولة على التوالي للجهات والعمالات/الأقاليم والجماعات، يحد من هامش مبادرة هذه الهيئات ويقلص من إمكانية تدخلها لحل بعض المشاكل التي تشهدها المجالات الترابية والتي لا تشملها الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين التنظيمية.

وإذا كان الدستور ينص على أنه «كلما تعلق الأمر بإنجاز مشروع يتطلب تعاون عدة جماعات ترابية، فإن هذه الأخيرة تتفق على كيفيات تعاونها»[15]، فإن هذا المقتضى الدستوري يجب أن يُعَزَّز بآليات واضحة تسمح بتيسير الالتقائية بين الجماعات من أجل تنفيذ مشروع ما أو الاضطلاع باختصاص «تدبير الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي والنهوض بها»، مع مراعاة صدارة الجهة في ما يتعلق بالتخطيط الترابي ذي الصلة. كما يجب على العمالات/الأقاليم توضيح هذا الاختصاص[16] المنصوص عليه ضمنيا في إطار الاختصاص المتعلق بالتأهيل الاجتماعي للعالم القروي. ويمثل الهدف من هذا المقترح في معالجة إشكالية تدبير الأسواق الأسبوعية القروية، الذي يطرح مشكلة حقيقية بالنسبة للجماعات، خاصة تلك التي لا تتوفر على الموارد البشرية والمالية الكافية.

يعتبر مجلس العمالة أو الإقليم مستوى ترابياً وسيطاً بين الجهة والجماعة، يضطلع بالتنزيل الترابي للسياسات العمومية في مجال التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر. وحسب المادتين 78 و 86 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، تناط بالعمالة أو الإقليم مهام النهوض بالتنمية

14 – مخطط توجيه التهيئة العمرانية (SDAU)، والوثائق ذات الطابع التدبيري، لا سيما تصاميم التهيئة (PA) وتصاميم تنمية التجمعات القروية (PDAR))

15 – الدستور، الفصل 143

16 – تدبير الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي والنهوض بها

الاجتماعية، خاصة في الوسط القروي، وكذا في المجالات الحضرية، فضلا عن تعزيز النجاعة والتعاضد والتعاون بين الجماعات المتواجدة بترابها، كما تمارس العمالة أو الإقليم الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في جملة من المجالات منها تأهيل العالم القروي في ميادين الصحة والتكوين والبنيات التحتية والتجهيزات،.

وبالرجوع لمقتضيات القانون التنظيمي المشار إليه، نجد أنه لم تتم الإشارة بشكل صريح لتدبير الأسواق ضمن اختصاصات العمالات أو الأقاليم، لكن جرى إدراجه بشكل ضمني في الاختصاصات المشتركة مع الدولة. وقد أكد الفاعلون الذين تم الإنصات إليهم أن تأثير الأسواق ذات البعد الإقليمي لا يبقى في حدود الجماعة، بل يشمل العمالة أو الإقليم كذلك، بالتالي يصبح هذا الأخير معنيا بالتدخل من أجل تقديم الدعم اللازم لتهيئتها وتدبيرها وتأهيلها.

ويمكن لهذه المساهمة أن تتم أيضا في إطار التعاون بين الجماعات، شريطة احترام خصوصيات الأسواق واعتماد تدابير مناسبة للمحافظة على موقعها، مع تجنب . الإضرار بوظائفها وكذلك بالتجارة القروية وبمصالح الفاعلين فيها.

وبالنسبة للجهة، فقد أناط بها المشرع ضمن اختصاصاتها الذاتية الاضطلاع بالتنمية الاقتصادية والقروية من خلال إنعاش الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي وتهيئة الطرق والمسالك السياحية في العالم القروي، بالإضافة إلى تنظيم خدمات النقل الطرقي غير الحضري للأشخاص بين الجماعات الترابية داخل الجهة وكذا إنعاش أسواق الجملة الجهوية (المادة 82 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات). كما تمارس الجهة اختصاصات مشتركة مع الدولة تهم على الخصوص تأهيل العالم القروي (تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة) والتأهيل الاجتماعي وإعادة الاعتبار للمدن والأنسجة العتيقة والاعتناء بالثقافة المحلية وإنعاش السياحة والأنشطة الترفيهية.

هكذا يتبين أن اختصاصات الجهات تَهم تنمية وتنشيط والعالم القروي (تثمين المنتجات المحلية، تهيئة الطرق والمسالك السياحية...وغير ذلك). لذلك فإن تأهيل الأسواق الأسبوعية، بوصفها مؤسسة اجتماعية واقتصادية وثقافية، يمكن أن يتم إدراجه ضمن الأنشطة المبرمجة في إطار برامج التنمية الجهوية. كما يمكن العمل بشكل منسق على إدراج تدابير تهم عصرنة الأسواق ضمن استراتيجيات القطاعات الوزارية المعنية، وكذا ضمن برامج عمل الجماعة وبرامج تنمية العمالة والإقليم التي تسهر عليها باقي الجماعات الترابية.

ولتحقيق هذا الغرض يتعين تحديد وتدقيق أدوار ومسؤوليات كل فاعل من الفاعلين المعنيين بتدبير الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي، وهو ما يقتضي العمل من ناحية على توضيح اختصاصات الجماعات الترابية، وصلاحيات المصالح اللاممركزة من ناحية أخرى، تماشياً مع ميثاق اللاتمركز الإداري. ولا شك في أن التوضيح الدقيق لاختصاصات الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها، سوف يساهم بكيفية ناجعة في التقائية تدخلاتها التي من شأنها أن تجعل هذه الأسواق مرافق عمومية منظمة بشكل أفضل وعصرية وذات جاذبية.

3. الطريقة المعتمدة في تدبير الأسواق الأسبوعية لا تضمن أداء اقتصاديا قويا

استناداً إلى القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة، يمكن للجماعة أن تُفوِّض، لمدة محددة، تدبير السوق الأسبوعي، بوصفه مرفقا عموميا يقع تحت مسؤوليتها، إلى شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، يخول له حق تحصيل أجرة من المرتفقين أو تحقيق أرباح من التدبير المذكور أو هما معا.

وتوجد حاليا طريقتان في تدبير الأسواق الأسبوعية :

- التدبير المباشر (40 في المائة من الأسواق). وقد أظهر هذا النمط من التدبير محدوديته سواء على مستوى تحسين البنيات التحتية أو الأداء الاقتصادي. وبالنسبة للأسواق التي يتم تدبيرها بطريقة مباشرة، نجد أن 52 في المائة منها غير مرتبطة بشبكة الماء والتطهير، ولا تتوفر 48 في المائة منها على الإنارة، كما أن 36 في المائة من هذه الأسواق غير محاطة بسور.
- التدبير بالإيجار من خلال الإعلان عن طلب عروض. إن هذا النمط من التدبير يظل غير مهيكل بالقدر الكافي. صحيح أن نمط تدبير الأسواق عن طريق الإيجار (60 في المائة من الأسواق الأسبوعية) مَكّن من تحقيق بعض التحسن مقارنة مع التدبير المباشر، غير أن جزءاً مهما من الأسواق التي تخضع لهذه الطريقة من التدبير تسجل ضعفا من حيث التجهيزات. ونجد أن حوالي ثلث الأسواق التي يتم تدبيرها عن طريق الإيجار غير مرتبطة بشبكة الماء والتطهير، و45 في المائة لا تتوفر على الإنارة، فيما 15 في المائة منها غير محاطة بسور[17].

وحسب الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، فرغم أن المداخيل المتأتية من طريقة الإيجار هي أعلى من تلك التي يوفرها التدبير المباشر، إلا أن كلا النمطين من التدبير لا يسمحان بتحقيق الأسواق القروية الأسبوعية لأداء اقتصادي قوي، ولا يمكنان من النهوض بأوضاعها على الوجه المطلوب.

لذلك فقد باتت كلتا الطريقتين من التدبير في حاجة إلى مراجعة ، من خلال تبني آلية «شركة التنمية المحلية»[18].

إن من شأن اللجوء إلى «شركة التنمية المحلية» كآلية للتعاون بين الجماعات من أجل تدبير الأسواق الأسبوعية أن يمكن من اعتماد تدبير عقلاني للسوق، شريطة مراعاة منطق القرب، وطبيعة الأنشطة وحجمها، مع التحمل المشترك للتكاليف.

كما ينبغي العمل على التأطير الجيد لبنود ميثاق المساهمين (خاصة البنود المتعلقة بتوزيع مداخيل الاستغلال) وإرساء هذه المقاربة بشكل تدريجي[19] .

من جهة أخرى، يُبرز تحليل واقع حال الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي، استمرار جملة من الاختلالات الأخرى بعدد من الأسواق، تهم أساسا :

17 – جلسة إنصات مع القطاع الوزاري المكلف بالصناعة والتجارة

18 – نفس المصدر

19 – ينبغي تجريب صيغة «شركة التنمية المحلية» على مستوى جهات نموذجية قبل تعميم التجربة على مجموع التراب الوطني.

- عدم وضوح دفاتر التحملات والتزامات الأطراف المتعاقدة (الطرف المفوض والطرف المفوض له)، وعدم توفر الجماعات على الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لمواكبة التدبير والمراقبة المستمرة لتنفيذ عقود التدبير؛
- عدم وجود أسقف بالسوق، وعدم تبليط أرضية السوق، ونقص ملحوظ في تنظيم المهن التقليدية،...
- تقادم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، غياب معايير لتوزيع الفضاءات داخل السوق، استغلال غير معقلن لفضاءات السوق حسب المهن، ضعف المداخيل المالية مقارنة مع مؤهلات الأسواق[20]؛
- عدم تسوية الوضعية القانونية للوعاء العقاري لثلثي الأسواق الأسبوعية ؛
- يؤدي عدم تحديد الحيز المخصص داخل السوق لأماكن التجارة إلى تمدد عشوائي لهذه الأخيرة على حساب الممرات والطرقات الخاصة بالراجلين، مما يخلق مشكل في تدبير تجول الزوار والمتبضعين ومشاكل في السير والجولان وعلى مستوى فضاء توقف العربات وهو ما يحدث جَلَبَةً حول السوق ؛
- تشكل حالة الطرق غير المصنفة والمسالك القروية الأكثر استعمالا في الوسط القروي عائقا كبيرا يحول دون تيسير ولوج الساكنة القروية إلى الأسواق خلال فترات هطول الأمطار.

وختاما لا بد من التأكيد على أن عملية إعادة تأهيل الأسواق تمر بالضرورة عبر تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين، وإعادة تنظيم المساحات المخصصة للتخزين، وتلك المخصصة لبيع المنتجات الفلاحية، وبيع المواشي، وللمهن، والمجازر. كما لا يجب إغفال الجانب المتعلق بضمان سلامة المعاملات التي يشهدها السوق ومسألة التدفقات المالية التي تولدها أنشطة السوق في المخطط الجديد لإعادة تنظيم الأسواق في الوسط القروي.

III. اعتماد تنظيم جديد للأسواق مع تجديد وعصرنة وظائفها بما يمكن هذه الفضاءات من الاضطلاع بدورها كاملا كرافعة للتنمية المستدامة بالمجالات الترابية

تشكل الأسواق الأسبوعية حاليا ركيزة أساسية في الدينامية الاقتصادية للجماعات القروية. لذلك فإن إعادة تثمين وظائفها الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والإدارية والتعبوية، من شأنه تعزيز موقعها كرافعة أساسية للنهوض بالتنمية الترابية وضمان استقرار الساكنة المحلية.

1. الوظيفة التجارية للأسواق وتدفقات المبادلات في الوسط القروي

يعتبر السوق الموعد الرئيسي الذي تتمكن فيه الساكنة القروية من التبضع والتزود بما تحتاجه من منتجات وتصريف منتجاتها. كما يمثل حلقة وصل مهمة بين المدينة والبادية على مستوى تجميع وتوزيع المنتجات. ذلك أن الوظيفة التجارية للسوق تكتسي أهمية أساسية في تحديد طبيعة العلاقات التي تنظم المجال القروي وكذا الروابط التي تجمع هذا الأخير مع المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

20 - جلسة إنصات للمديرية العامة للجماعات الترابية، 28 يناير 2020

إن الحيوية التجارية للوسط القروي تقاس بحجم تدفقات السلع التي ترد على السوق وتؤمن من ثم تزويد الوسط القروي، وهو ما يشكل عاملا أساسيا في فك العزلة عن المجالات القروية وتعزيز تنافسيتها، وبالتالي يشكل رافعة ومحفزا للنمو والتنمية. وفي هذا الصدد تتسم تدفقات السلع التي ترد على السوق الأسبوعي في الوسط القروي بجملة من الخصائص، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أصناف رئيسية :

- **سلع/منتوجات من خارج منظومة السوق:** تهم هذه التدفقات التجارية بشكل أساسي السلع التي يتم تسويقها داخل السوق. وعموما، تتم هذه المبادلات عبر منتجي المنتجات الاستهلاكية، وتجار الجملة الموجودين في المناطق الحضرية الذين يترددون على أسواق الإقليم على مدار أيام الأسبوع، وتجار نصف الجملة وتجار التقسيط المستقرين بالقرى. وتكتسي هذه التدفقات حجما أكبر في الأسواق الكبيرة والأقرب إلى المراكز الحضرية.

- **تجارة القرب:** تعتمد اعتمادا كبيرا على السوق لضمان التزود بمختلف السلع والمنتجات، ويمارس هذا النوع من التجارة صغار تجار التقسيط المتواجدين داخل السوق وفي مختلف نقاط البيع المكونة من محلات البقالة بالدواوير وتجار القرب والباعة المتجولين (بيع الأسماك، المنتوجات الاستهلاكية، مختلف المواد والمنتوجات الأساسية، المنتوجات الجديدة المستوردة، الأجهزة الإلكترونية...). وخلال الأزمة الصحية الناجمة عن جائحه كوفيد- 19 وفترة الحجر الصحي التي أدت إلى توقف مؤقت للأسواق الأسبوعية، فقد اضطلع هذا النوع من التجارة بدور حاسم في ضمان تزويد الساكنة وتوزيع المنتوجات بالدواوير تحت إشراف السلطات المحلية. وينبغي دعم هذا النوع من التجارة خلال فترة ما بعد الجائحة حتى يتم تعزيز سلسلة توزيع المنتوجات و ضمان تزويد ساكنة المناطق النائية.

- **السلع و المنتجات المحلية:** تهم هذه المبادلات تصريف المنتجات المحلية الفلاحية وغير الفلاحية المنتجة بالمجالات الترابية التي يقام السوق فيها، وتشكل مصدرا مهما للدخل. ويلاحظ أن الأسواق ذات الصبغة الجهوية (وعددها 79) وفي مستوى أدنى الأسواق ذات الصبغة الإقليمية (وعددها 94) لا تحظى بالقدر الكافي من التطوير. غير أن الانتشار المهم للأسواق ذات الصبغة المحلية (642 في المجموع[21]) يؤكد هيمنة تجارة القرب بالنظر للعدد الكبير للجماعات القروية. ومن بين الإشكاليات الأساسية التي تعيق النهوض بتسويق المنتجات المحلية في الأسواق القروية، نشير إلى ما يلي :

- ضعف جاذبية الأسواق القروية بسبب نقص جهود التحسيس والتواصل مع المنتجين المحليين المتدخلين على امتداد سلسلة القيمة؛
- ضعف تثمين المنتجات المحلية ومحدودية تنظيم وهيكلة الإنتاج؛
- صعوبات في تسويق المنتجات المحلية القروية نظرا لكون صغار التجار العاملين في الوسط القروي يتعرضون للخسارة على واجهتين: فمن ناحية يظلون دائما في تبعية لكبار التجار خاصة الوسطاء، ومن جهة ثانية يواجهون صعوبات في الإنتاج مرتبطة بعدم كفاية الوسائل وبالتقلبات.

21 – دراسة «من أجل إعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية واحترافية تدبيرها»، المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية 2013،

- **المنتجات المحلية ودور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** يوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بوصفه رافعة لتنمية الروح التعاونية، فرصاً اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تمكن من تعزيز التماسك الاجتماعي وتنمية المناطق القروية. ويساهم الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل مهم، من خلال أنشطه متنوعة، في بث دينامية اقتصادية بالمجالات القروية. ورغم أنه يتم إنتاج المنتجات المحلية من قبيل العسل والزيتون والكسكس إلخ، من لدن التعاونيات و/أو الجمعيات، إلا أنه لا يتم تسويقها بالقدر الكافي في الأسواق الأسبوعية وذلك بالنظر لقلة الفضاءات المخصصة لتحسيس وتنظيم المنتجين. ولا يزال هذا القطاع يواجه جملة من الصعوبات، تهم على الخصوص :

  - ضعف على مستوى سلسلة تحويل وتوضيب المنتجات المحلية وصعوبات في إعادة تأهيل فضاءات دائمة مخصصة لتثمين وتسويق هذه المنتجات في الأسواق؛
  - قلة التعاونيات والجمعيات التي من شأنها أن تمكن من تأطير المنتجين والتجار المحليين وتنظيمهم.
  - ضعف في دينامية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى تجارة القرب.

هذا، وإن بالإمكان جعل الأسواق بمثابة منصة مميزة لتسويق المنتجات المحلية المتأتية من نشاط التعاونيات والجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويمكن تمويل عملية النهوض بهذه الوظيفة من وظائف السوق في إطار مشروع مندمج تنفذه القطاعات الوزارية المعنية والشركاء الرئيسيون، ولا سيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

القطاع غير المنظم داخل الأسواق: يشمل القطاع غير المنظم، الذي شهدا تطورا غير مسبوق في السنوات الأخيرة، التعاملات التجارية سواء الخاصة بالمنتجات أو الخدمات التي تتم خارج أشكال التجارة المنظمة. ويعتبر هذا النوع من التجارة، الذي يشهد انتشارا كبيرا داخل الأسواق، عاملاً سلبيا يحول دون تنظيم فضاءات السوق، إذ يؤدي إلى خلق مبادلات تجارية تغلب عليها الفوضى وتصعب مراقبتها.

2. إعادة تثمين دور وإسهام السوق كمكان اجتماعي للعيش متجذر في عادات المجتمع المغربي.

شكل السوق رابطاً قوياً يوطد لحمة المجتمع القروي، ويسهل التقاء الناس وتداول السلع والخدمات. ويوفر السوق فضاءا للتجمعات الاجتماعية والتواصل الشخصي بين مرتاديه. ففي سنة 2013 بلغ متوسط عدد الزوار الذين استقبلتهم الأسواق حوالي 3000 زائر لكل سوق، أي ما يعادل 2.600.000 زائر في الأسبوع[22] على المستوى الوطني. وفضلا عن المعاملات التجارية، يساهم هؤلاء الزوار، من خلال التبادل المباشر للمعلومات (حتى في زمن الإنترنت وتطبيقات التواصل الآني ...) والتشبث بتقاليد السوق وأعرافه المتوارثة، في تعزيز الحياة القروية وتقوية السلم الاجتماعي وضمان استقرار الساكنة القروية.

22 – دراسة «من أجل إعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية واحترافية تدبيرها»، المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية 2013.

لقد احتلت الأسواق دائما، في مختلف القبائل والجماعات القروية والمراكز القروية الصاعدة، مكانة رئيسية في التنظيم الاجتماعي، إذ تشكل فضاءا مركزيا يجتمع فيه السكان ويقضون مآربهم ويستقطب أيضا ساكنة مناطق حضرية ممتدة. لذلك، تضطلع هذه الأسواق بدور سوسيولوجي مهم في حياة هؤلاء السكان، يتجلى في تعزيز التمازج الاجتماعي وتفاعل العادات والقيم السوسيو ثقافية للمرتفقين. وتوجد في غالبية الأسواق القروية، فضاءات مخصصة لبيع الأطعمة، وهي فضاءات تشكل مناسبة لرواد السوق للالتقاء والتواصل.

غير أن هذا البعد الاجتماعي للسوق لا يتم إبرازه وتثمينه بالقدر الكافي في برامج تنمية الجماعات. ففي ظل غياب مبادرات للفاعلين المحليين والمجتمع المدني، قد تفقد هذه الوظيفة المكانة التي طالما احتلتها وقد لا تتمكن من التكيف بالقدر الكافي مع التحولات الجديدة التي يشهدها المجتمع المغربي.

بوصفه مرفقا عموميا، لا يقتصر السوق على تعهد الروابط الاجتماعية بين المرتفقين، بل يمكن أن يشكل أيضا الفضاء المناسب لتمكينهم من الاستفادة من بعض الخدمات الصحية عند الحاجة. غير أن حسن توفير هذه الخدمات لا يمكن أن يتم إلا عبر تهييء مكان مخصص للإعلام والتوجيه و تلبية الحاجيات المستعجلة للمرتفقين.

3. يشكل السوق الأسبوعي فضاء تقدم فيه خدمات القرب الإدارية لفائدة المرتفقين

يعتبر يوم السوق فرصة لأغلبية المرتادين لقضاء أغراضهم الإدارية (عقد زواج، رسم الولادة، شهادة السكنى، خدمات البريد، اللجوء لخدمات العدول، التقاضي، إلخ.). وفي هذا الصدد، تم خلال الزيارات الميدانية الوقوف على غياب بعض الخدمات الإدارية التي يحتاجها مرتادو السوق.

وقد تأثرت هذه الوظيفة بوجود نوع من التعارض بين الفضاءات التجارية والمراكز الإدارية، مما أوقع السكان في تجاذب بين السوق والمركز الإداري التابعة له جماعتهم والذي يوجد بعيدا عن مكان إقامتهم، مما نتج عنه ازدواجية الأقطاب الإدارية والتجارية.

من جهة أخرى، تَبَيَّنَ أن الوظيفة الإدارية لا تواكب، بشكل مواز، أهمية الإشعاع التجاري للأسواق. لذلك، وبالنظر إلى التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي المغربي، والاتجاه نحو رقمنة الإدارة، فيمكن للجماعات القروية العمل على تحديد الخدمات الإدارية التي يحتاج مرتفقو السوق للحصول عليها عبر التكنولوجيات الرقمية.

4. إمكانات ثقافية غنية جدا ينبغي تثمينها وتطويرها لجعل السوق أكثر جاذبية

يتجلى الدور الثقافي للسوق في تقديم خدمات التنشيط والترفيه للساكنة المحلية من خلال فضاءات مخصصة لهذا الغرض. غير أن بعض الأنشطة الثقافية التي كانت تتميز بديناميتها في الماضي صار إشعاعها يتراجع في الوقت الحاضر (أنشطة الترفيه، عروض الحلقة، التبوريدة، والتظاهرات الشعبية المحلية، إلخ.)

ويلاحظ أنه لا يتم إدماج السوق كتراث تاريخي وثقافي في السياسات العمومية والمشاريع المحلية ذات الصلة، مما يحد من المبادرات المتخذة من أجل الحفاظ على هذه الإرث والنهوض به. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد الجوانب التالية :

- لا تتم مراعاة الجانب الثقافي بالقدر الكافي في برامج التنمية التي تسهر عليها المصالح اللاممركزة والجماعات الترابية؛
- لا يتم تثمين الأنشطة والمهن التي من شأنها تحفيز الوظيفة الثقافية للأسواق والدفع بها، بشكل يجعلها تساهم في النهوض بالسياحة المحلية والقروية وبث دينامية إيجابية داخل المناطق المجاورة للسوق. ومن شأن إحداث مطاعم وفضاءات للتنشيط والترفيه بالأسواق أن يعزز هذه الدينامية المنشودة؛
- نقص في مجال تنظيم التظاهرات الثقافية والترفيهية والرياضية يوم السوق (مهرجانات، مسابقات، الفنون الشعبية المميزة لكل جهة ومنطقة، إلخ) على مستوى المراكز القروية والجماعات ؛
- لم يتم إدراج الوظيفة الثقافية للسوق كأولوية ضمن برامج التنمية لكل من مجالس الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات وكذا القطاع الوزاري المكلف بالثقافة ؛

5. ضرورة النهوض بالدور التعبوي للسوق ليصبح فضاء لتكوين وتوعية وتأطير الساكنة القروية

لا تنحصر وظائف السوق في الجوانب السوسيو-اقتصادية أو الثقافية أو الإدارية، ولكنها تشمل أيضا الوظيفة التعبوية والتأطير المواطناتي، التي يمارسها الفاعلون المحليون. وتمتد جذور هذه الوظيفة عميقا في تاريخ بلادنا، وهي نابعة من التقارب بين مختلف المكونات القبلية، وتوطيد الروابط الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي بين مختلف البنيات المنظمة للمجتمع القروي (القبائل، الفخدات، الدواوير، الزوايا، إلخ). ويتجلى هذا البعد التأطيري للسوق في بناء التحالفات بين الساكنة القروية وإرساء دينامية تضمن استمرارية وانسيابية التموين بمختلف السلع والخدمات، والحفاظ على السلم الاجتماعي في صفوف الساكنة.

ويعتبر يوم السوق الأسبوعي الفرصة المناسبة للالتقاء وتبادل المعلومات بين المنتخبين والسلطات المحلية والمرتفقين وفعاليات المجتمع المدني. ففي هذا الفضاء تتولد الأفكار وتخرج للوجود وتُنسَج العلاقات الجماعية بين المواطنين المنحدرين من مختلف الدواوير والجماعات والقبائل ومن المدينة.

وبالنظر لمختلف أشكال الديناميات المحلية وحركية الساكنة وكذا التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، في علاقة مع الأسواق الأسبوعية، يمكن تطوير الدور المواطناتي للسوق نحو وظائف جديدة يمكن تلخيصها في ما يلي :

- يجب أن يتم اعتبار السوق كفضاء لتكوين وتأطير المواطنين وتقاسم المعارف والممارسات الفضلى، بما يُمَكِّن من التقريب بين مختلف فئات الساكنة القروية (النساء، الشباب، إلخ)؛

- يمكن للأسواق الأسبوعية أن تشكل فرصة هامة، بل وحصرية، لنشر الأخبار والمعلومات حول العديد من المواضيع ذات الطابع المواطناتي والثقافي والاجتماعي، من خلال تنظيم الاجتماعات والقوافل والتظاهرات الأخرى، وذلك بهدف تعزيز العلاقات بين المنتخبين والسلطات المحلية والساكنة القروية ؛

IV. شروط نظافة المنتجات التي يتم بيعها في الأسواق وتأثيرها على صحة الإنسان والبيئة

رغم الجهود المبذولة من لدن المصالح المختصة على مستوى الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي، تم تسجيل الملاحظات التالية :

- هناك حاجة ماسة لتعزيز مراقبة المنتجات الموجهة للبيع بالأسواق القروية؛
- إن مراقبة هذه المنتجات، التي تعد جزءًا لا يتجزأ من تدبير السلامة الصحية للمنتجات، تدخل ضمن اختصاص العديد من الفاعلين، وهي مسؤولية تتقاسمها عدة وزارات ذات مهام مختلفة جدًا (الفلاحة/ المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وزارة الداخلية، وزارة التجارة والصناعة...)؛
- لا تستجيب غالبية المجازر/المذابح لمعايير السلامة الصحية للمنتجات الغذائية. كما أن ذبح الدواجن لا يزال يتم خارج نطاق المراقبة ولا يستجيب لأي معيار من معايير النظافة؛
- تواجه محلات بيع الوجبات المطعمية، المنتشرة بكثرة في الأسواق القروية، صعوبات حقيقية في مجال المراقبة واحترام المعايير المعمول بها؛
- بعض المنتجات التي تباع في الأسواق القروية، هي منتجات متأتية من تجارة التهريب ولا تخضع لما يلزم من مراقبة صارمة تحول دون انتقالها من سوق لآخر في الوسط القروي ؛

التوصيات

يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجموعة من التوصيات للنهوض بالأسواق الأسبوعية بالوسط القروي، تتوزع إلى خمسة محاور كبرى :

المحور الأول : الارتقاء بأهمية الأسواق الأسبوعية وجعلها من بين الأولويات، سواء بالنسبة للدولة أو الجماعات الترابية من خلال :

1. العمل في المدى القصير على وضع رؤية موحدة خاصة بتطوير الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي، مع الحرص على احترام الخصوصيات الإقليمية والجهوية، ومراعاة التحولات التي تشهدها هذه الأسواق مؤخرا في وظائفها وأدوارها كمرفق عمومي للقرب؛

2. دعوة اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية[23] إلى معالجة إشكالية الأسواق الأسبوعية، من خلال تحديد التوجهات الكبرى للرؤية وموارد التمويل الواجب تعبئتها، خاصة في إطار صندوق التنمية القروية، من أجل تحديث الأسواق في الوسط القروي. وفي هذا الصدد ينبغي أن يتم توسيع تركيبة هذه اللجنة لينضم إليها بصفة استشارية كل من جمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية.

3. إحداث آلية لدى رئيس الجهة، بتعاون مع الوالي، تناط بها مهمة ضمان الالتقائية بين مختلف الأنشطة والتنسيق بين الفاعلين (الأدوار والمسؤوليات)، وذلك عبر الحرص على :

- التنزيل التشاركي للرؤية المتعلقة بالنهوض بالأسواق، على المستوى الترابي وملاءمتها مع خصوصيات كل جهة؛
- أخذ الأسواق الأسبوعية القروية بعين الاعتبار في بلورة وتخطيط البرامج التي تضعها المجالس المنتخبة (برنامج التنمية الجهوية، برنامج تنمية العمالة أو الإقليم، برنامج عمل الجماعة) وفي الاستراتيجيات القطاعية الوطنية والمندمجة؛
- إدراج السوق الأسبوعي في البرامج القطاعية الموجهة لتنمية العالم القروي، والتي ينبغي أن تكون محط تنسيق بين المصالح اللاممركزة للدولة (قطاع الداخلية، قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية، قطاع التجارة والصناعة، قطاع السياحة والصناعة التقليدية)، وكذا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وغيرها.
- المساهمة في بلورة مخططات إعادة تنظيم الأسواق وعصرنتها، مع الحرص على احترام معايير الصحة والنظافة؛
- الإشراك الفعلي للفاعلين من المنظمات المهنية والمجتمع المدني.

4. إطلاق نقاش وطني حول الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي يجمع كافة الأطراف المعنية (من قبيل القطاعات الوزارية، المنتخبين والفاعلين من المجال الاقتصادي والجمعوي والأكاديمي) وذلك من أجل مناقشة وإغناء الرؤية المقترحة لتحديث الأسواق واقتراح مخطط عمل دقيق تتقاسمه الدولة والجماعات الترابية (الجهة، الإقليم، الجماعة القروية) ؛

5. الإدماج الفعلي لمقاربة النوع الاجتماعي في تدبير المرافق العمومية للقرب وفي التخطيط الترابي، طبقا لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وذلك من خلال التنزيل الترابي للسياسة العمومية حول المساواة (الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»)، مع اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق استقلالية المرأة القروية، ورفع العراقيل البنيوية والثقافية التي تحول دون ذلك، والقضاء على الممارسات التمييزية في حقها (القضاء على أشكال عدم المساواة، تعزيز التمكين الاقتصادي وإعمال الحقوق، وتعزيز المشاركة في الشأن العام، وتحسين ظروف النقل، وغير ذلك).

23 – المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.12.624 الصادر في 27 من ربيع الأول 1434 (8 فبراير 2013)

المحور الثاني : إرساء تدبير متجدد للأسواق في الوسط القروي يسمح بإشراك فعلي لكل الفاعلين المعنيين

6. العمل على مستوى القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية وميثاق اللاتمركز الإداري، على توضيح العلاقات بين المصالح اللاممركزة للدولة والجهات والعمالات/الأقاليم والجماعات، بما يضمن تدبيرا أفضل للأسواق الأسبوعية بالوسط القروي؛

7. النهوض بالنمط المعتمد حاليا في التدبير الأسواق الأسبوعية بما يسمح بالرفع من أدائها الاقتصادي، وذلك من خلال :

- وضع دفاتر تحملات موحدة ودقيقة، قائمة على احترام حقوق وواجبات الطرف المفوض والطرف المفوض له، مع إدراج بنود خاصة بتدبير حالات الأزمات؛
- العمل، بناء على معايير موضوعية، على تشجيع اللجوء إلى آلية «شركة التنمية المحلية»، في إطار مؤسسة التعاون بين الجماعات، من أجل التدبير المشترك للأسواق الأسبوعية القروية، مع مراعاة موقع تواجد الأسواق وحجمها وكذا القدرات المالية المشتركة.

8. إعادة النظر في الموقع الجغرافي للأسواق الأسبوعية، من أجل تحقيق عائد أمثل من الاستثمارات المعبأة، على المديين المتوسط والطويل، من خلال :

- إدراج الأسواق الأسبوعية في مسلسل التهيئة العمرانية الذي تشهده حاليا الجماعات القروية والمراكز الصاعدة، وأخذها بعين الاعتبار في تصاميم التهيئة (PA) وتصاميم تنمية التجمعات القروية (PDAR) والتصاميم الجهوية لإعداد التراب (SRAT)؛
- تسوية الوضعية القانونية ووضعية الوعاء العقاري للأسواق القروية وترسيم حدودها وتحديد مساحتها، من أجل التحكم في موقعها.

9. تعزيز الافتحاص والمراقبة الداخلية للأسواق القروية، من أجل تحسين فعالية تدبيرها، وتجاوز الاختلالات التي قد تشهدها خاصة المعاملات، مع تأمينها لما فيه مصلحة مهنيي السوق ومربي المواشي والمرتادين والزوار.

المحور الثالث : تزويد الأسواق ببنيات تحتية وتجهيزات عصرية مواكبة لدينامية التنمية، ونزع الطابع المادي عن الخدمات العمومية

10. بلورة مخطط توجيهي **لتحديث جميع الأسواق في الوسط القروي**، يقوم على احترام المعايير الصحية ومراعاة خصوصيات كل جماعة وتثمين الأدوار الاقتصادية والثقافية والإدارية والمواطناتية لهذه الأسواق. وينبغي أن يتم إعداد هذا المخطط وفق المعايير التالية :

- موقع السوق على مستوى تراب الجماعة؛
- عدد المداخل والمخارج؛
- تحديد الفضاءات المخصصة لرواد السوق وتلك المخصصة للسلع والبضائع، وتنظيم أماكن عرض البضائع؛

- احترام المعايير المتعلقة بتوزيع الفضاءات داخل السوق من أجل ضمان استغلال عقلاني لمختلف مرافقه، والتحكم في الأمكنة المخصصة للباعة حسب المهن والخدمات (فضاء للمواشي، الخضر والفواكه، موقف العربات، مراحيض، مجازر للحوم الحمراء والبيضاء، تنظيم المهنيين والتجار، الحلاقون، فضاء أنشطة النساء والشباب، الميكانيكيون، والكهربائيون، والحدادون، ومهنيو النقل، وأرباب المطاعم وغيرهم...)؛
- تحديد معايير ملائمة في ما يتعلق بالبنيات التحتية، من أجل تزويد الأسواق بالتجهيزات الأساسية : الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء، التطهير السائل والصلب، السور المحيط بالسوق، الأسقف، تبليط الأرضية، لوحات التشوير....)
- إدماج وسائل التدبير الجديد القائم على نزع الطابع المادي عن الإجراءات والمساطر الإدارية؛
- اعتماد القواعد المتعلقة بالجودة والسلامة والنظافة والتدابير الصحية، على إثر أزمة فيروس «كوفيد-19»؛
- التحكم في سلسلة القيمة (الإنتاج، الحفظ، التخزين، التوزيع) مع تأمين الأماكن المخصصة لتخزين المنتجات؛
- وضع العدد الكافي من المرافق الصحية من أجل استعمال مهنيي السوق والزوار والمرتفقين، مع مراعاة خصوصيات النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة؛
- توفير العدد الكافي من الخدمات مع احترام معايير الجودة (المطاعم، الترفيه والأنشطة الثقافية، فضاءات للالتقاء وتبادل الأخبار، وغيرها)؛
- وضع وسائل التواصل (إشهار لائحة الأسعار، تقديم الإرشادات والمعلومات، وما إلى ذلك).

11. العمل في المدى القصير، على وضع نظام داخلي نموذجي يضم كل المعلومات المتعلقة بسير السوق، وملاءمة النصوص التنظيمية الموجودة مع تطور أنشطة مرتفقي الأسواق ونمط عيشهم، مع احترام الجوانب التالية :

- موقع الفضاء المخصص لمرتفقي السوق، حسب المعايير المختارة وتنوع العرض، كما تحددها القواعد التي يضعها المسؤولون عن التدبير والجمعيات المهنية والجمعيات الممثلة للمستهلكين، وفق مقاربة تشاركية، دامجة ومنصفة؛
- الحقوق والمقتضيات القانونية، من قبيل الحصول على رخصة الاحتلال المؤقت للملك العمومي وأداء الرسم طبقا للقوانين المعمول بها.

12. العمل في المدى الطويل، على تشجيع استعمال المواد المحلية واستعمال الخيام والأروقة في إعادة تأهيل وعصرنة الأسواق، مع احترام الخصوصيات المعمارية لكل جهة، وتجنب :

- اللجوء المفرط إلى الأسمنت المسلح، من أجل المحافظة على الطابع السوسيو-ثقافي للسوق؛
- تنميط الأسواق, لأن مساحتها يتعين أن تكون متناسبة مع حجم نشاطها الحقيقي.

المحور الرابع : جعل الأسواق الأسبوعية رافعة أساسية تساهم بفعالية في النهوض بالتنمية الترابية وضمان استقرار الساكنة المحلية

إعادة النظر في الوظيفة الاقتصادية للسوق وتنويع مداخيل الجماعة

13. حث الجماعات القروية على تقييم التدفقات المالية التي يتم تسجيلها يوم السوق، وذلك من أجل تقدير أفضل لمبلغ المداخيل المحققة وتحسين تحصيلها، خاصة في حالة اعتماد التدبير المباشر و/أو التدبير عن طريق الإيجار؛

14. تخصيص جزء من المداخيل المحصلة من السوق لتمويل عمليات صيانته وتأهيله وعصرنته؛

15. تثمين البعد الاجتماعي والثقافي للأسواق من خلال تشجيع احتضانها لخدمات جديدة كفيلة بتوفير موارد مالية إضافية تُعَزِّزُ موقعَ السوقِ وإشعاعه، وتقوي مداخيل الجماعة؛

16. دعم الجماعات القروية في عصرنة الأسواق الأسبوعية، من خلال الاستفادة المثلى من الموارد والوسائل التقنية والمالية للقطاعات الوزارية المعنية (المديرية العامة للجماعات الترابية، وقطاعات الفلاحة، والتجارة والصناعة، والصحة، والتجهيز والنقل)؛

17. تعزيز موقع السوق كمنصة لتبادل وتسويق مختلف المنتوجات (الفلاحة المحلية، المنتجات المحلية، إلخ)، حتى يتمكن من المساهمة في المحافظة على مناصب الشغل، وخلق الثروة محليا وتحقيق التنمية الترابية.

إعادة تنظيم الوظيفة التجارية للسوق وتثمين الإنتاج على طول سلسلة القيمة

18. العمل على المدى القصير على إحداث أسواق جديدة عصرية مختصة، على غرار الأسواق النموذجية للمواشي التي بادرت بإطلاقها القطاعات الوزارية المعنية ومهنيّو القطاع، مع تزويد هذه الأسواق بالتجهيزات ووسائل العمل الحديثة (آليات ومنظومات تتبع المنتجات، بيع المواشي بالوزن، المراقبة...)

19. توحيد طريقة تزويد المناطق القروية من خلال التنظيم القبلي (أسواق الجملة) لتجارة الفواكه والخضر الطازجة والجافة وتجارة الحبوب. ولتحقيق هذه الغاية يجب العمل على :

- تشجيع التجارة المنصفة داخل الأسواق، وتقنين دور الوسطاء وتشجيعهم على الاندماج بشكل قانوني في المهنة؛
- التقليص التدريجي لعدد المسالك غير النظامية سواء مسالك التوزيع أو مسالك التسويق؛

20. اغتنام الفرص التي تتيحها الاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030»، من أجل تزويد الأسواق بمنصات لتخزين المنتجات القابلة للتلف وتحسين قدراتها في مجال تسويق المنتجات الفلاحية.

21. خلق الظروف المناسبة لتمكين الأبناك من الانخراط بشكل أكبر في الوسط القروي، من خلال النهوض بالإدماج المالي للساكنة القروية مع استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، لا سيما عبر تطبيقات الهاتف المحمول.

22. تفعيل آليات مراقبة المنتجات التي يتم تداولها في الأسواق الأسبوعية القروية، تجنبا لتسويق منتجات ذات جودة رديئة أو منتهية الصلاحية أو متأتية من تجارة التهريب.

23. الاستثمار بشكل أكبر في تنظيم مختلف المهن المزاولة في الأسواق الأسبوعية، وذلك من خلال :

- العمل على تحديد وتصنيف مختلف فئات التجار (تجار الجملة، تجار التقسيط، صغار الباعة بالتقسيط، الباعة المتجولون، وباقي مهنيي ومرتفقي السوق) من أجل الوقوف عند حاجياتهم الفعلية، وتنظيمهم بشكل أفضل، وتعزيز أنشطتهم سواء على مستوى التزود بالمنتجات أو تسويقها، وذلك عبر استثمار الإمكانيات التي أصبحت متاحة مع التكنولوجيات الرقمية على المستوى المحلي والجهوي؛
- إشراك وضمان انخراط الفاعلين والمرتفقين بالسوق في مسلسل اتخاذ القرار المتعلق بتأهيل الأسواق القروية (المنتجون، الصناع التقليديون، الموزعون، كبار الباعة بالتقسيط، صغار الباعة بالتقسيط، فعاليات المجتمع المدني...).

24. تطوير الاقتصاد المحلي والعمل على هيكلة وتنظيم الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل إدماجهم بشكل أفضل في الأسواق الأسبوعية القروية، وذلك من خلال :

- النهوض بالإنتاج المحلي وجعله إنتاجا ذا جودة، يرتكز على الفاعلين العاملين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (وحدات التصنيع الصغيرة، النسيج، المنتجات المحلية، الصناعة التقليدية، إلخ)، وتوجيهه نحو الأسواق الأسبوعية، مع تعزيز تأطير هؤلاء الفاعلين وتثمين منتجاتهم؛
- تخصيص فضاءات للأنشطة المدرة للدخل وتيسير ولوج وإدماج الشباب والنساء للسوق، من خلال تثمين مختلف المهن القروية (الصناعة التقليدية، المنتجات المحلية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الابتكار، إلخ)؛
- تطوير تجارة القرب، والتي أبانت عن فعاليتها خلال الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كوفيد-19.

تعزيز البعد الاجتماعي للأسواق من خلال تثمين الروابط الاجتماعية الموجودة والعمل على تحديث هذه الوظيفة الاجتماعية وجعلها مواكبة للتطورات والتحولات التي يشهدها المجتمع القروي

25. العمل، في إطار مخطط تحديث الأسواق، على التأطير الصارم لمختلف المهن المزاولة في السوق (الحلاق، الإسكافي، الميكانيكي، الكهربائي، الحداد، مهنيو النقل، خدمات الإطعام ، النجار...)، مع إشراك المهنيين وتعزيز الرابط الاجتماعي فيما بينهم، وبينهم وبين زوار السوق.

26. توفير فضاء في كل سوق مخصص لاستقبال وتوجيه مهنيي السوق والزوار، وإمدادهم بالمعلومات اللازمة بخصوص الإجراءات الوقائية (قواعد النظافة الشخصية أو الجماعية، التباعد الصحي الوقائي...).

27. تزويد الأسواق بسيارة إسعاف مجهزة للتكفل بالحالات المستعجلة وتقديم الإسعافات الأولية لمرتادي السوق.

28. ضمان إمكانية الولوج للسوق لأكبر عدد ممكن من الأشخاص، خاصة محدودي الحركة (النساء الحوامل، الأشخاص المسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة، وغيرهم).

29. ضمان سبل الالتحاق بالسوق في ظروف جيدة ومتاحة عبر وسائل النقل العمومي، وتيسير ولوج المصالح المكلفة بعمليات التنظيم والأمن إلى السوق (الوقاية المدنية، القوات العمومية، مصالح النظافة، مواقف العربات ، وما إلى ذلك).

تثمين الأنشطة الثقافية والترفيهية الممارسة يوم السوق والمحافظة عليها

30. حث القطاع المكلف بالثقافة والجمعيات العاملة في هذا المجال على الاجتهاد في تنظيم أنشطة ومبادرات ذات طبيعة فنية وثقافية وإبداعية في الأسواق القروية الأسبوعية، باعتبارها فضاءات ثقافية تشهد نشاطا وتفاعلا إنسانيا مكثفا كل أسبوع، وتشكل جزءا من التراث المحلي غير المادي.

31. العمل، في إطار المخطط التوجيهي لعصرنة الأسواق، على إحداث فضاءات استقبال دامجة بالسوق تخصص للأنشطة الثقافية والترفيهية.

32. توفير مساحات ترفيهية ملائمة لاحتياجات الأشخاص المسنين والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة.

33. تخصيص فضاءات في السوق للأنشطة الموجهة للشباب القروي (مكتبة متنقلة، أمكنة مخصصة للمسابقات الرياضية، النهوض بالمهن الجديدة المواكبة لثورة التكنولوجيات الرقمية، وغير ذلك)، مع توفير الظروف المناسبة لتفتق طاقات وإمكانات الشباب في مجال الإبداع والابتكار.

34. أخذ مسألة النهوض بالتراث الثقافي للأسواق بعين الاعتبار عند وضع مخطط تنظيمي خاص بها مستقبلا، مع التوفيق بين المحافظة على الأصالة ومستلزمات العصرنة، وكذا استثمار غنى وتنوع تراث كل جهة.

جعل السوق فرصة لمهنيي السوق والساكنة القروية للاستفادة من رقمنة الخدمات الإدارية

35. تمكين مهنيي السوق وساكنة المناطق النائية والمعزولة من إجراء جميع معاملاتهم الإدارية يوم السوق.

36. تعزيز الوظيفة الإدارية للأسواق الأسبوعية من خلال تسهيل استفادة المرتفقين من الخدمات في يوم السوق عبر الخدمات المتنقلة (الأنترنت ذي الصبيب العالي، خدمات البريد، القروض البنكية، عقود الزواج، رسوم الولادة، شهادة السكنى، ...).

37. اغتنام فرصة الدخول التدريجي للتكنولوجيا الرقمية للوسط القروي وإطلاق ورش نزع الطابع المادي عن الإجراءات والمساطر، من أجل تحديث الوظيفة الإدارية للسوق وتزويد الجماعات القروية بالوسائل والمعدات اللازمة التي تسمح لها بالانتقال من نمط التدبير الإداري الحالي إلى التدبير الرقمي.

تطوير الدور المواطناتي للسوق ليصبح فضاء لتكوين وتوعية وتأطير الساكنة القروية

38. دعم الممارسات الفضلى داخل السوق، التي من شأنها أن تعزز التقريب بين مختلف المكونات القبلية، وتوطيد العلاقات (الحفاظ على السلم والتساكن والاستقرار في صفوف الساكنة القروية) بين مختلف بنيات المجتمع القروي (دوار ، زاوية ، فخدة، إلخ).

39. جعل السوق فضاء مفتوحا على طول السنة من أجل:

- القيام بأنشطة التكوين والتوعية والتحسيس والإعلام حول العديد من المواضيع والقضايا والاستحقاقات ذات البعد المحلي والوطني؛
- تبادل المعارف والممارسات الفضلى في مجال المواطنة التي من شأنها تحفيز التقارب بين الساكنة القروية بشكل أفضل؛
- تنظيم أيام تواصلية وقوافل وغيرها من التظاهرات لتقوية الروابط مع الساكنة القروية، ومحو الأمية، بما في ذلك الأمية التكنولوجية.

المحافظة على البيئة ومكافحة الممارسات التي تتسبب في التلوث على مستوى الأسواق الأسبوعية

40. التدبير الأمثل للنفايات الصلبة بالأسواق القروية.

41. النهوض بتسويق المنتجات العضوية «بيو».

42. تقليص استخدام المواد ذات التأثير الكبير على البيئة وصحة الإنسان (تأطير بيع مبيدات الآفات الزراعية، الحد من بيع الأكياس البلاستيكية ، وما إلى ذلك).

43. الحرص على أن يكون التزود بالكهرباء بطريقة آمنة (لأجهزة التبريد، وغيرها) والسهر على التزويد بالماء لضمان نظافة محلات التجارة والمجازر ووسائل العمل المستخدمة.

المحور الخامس : بث دينامية جديدة في مجال البحث وإنتاج المعارف حول الأسواق القروية

44. إنجاز دراسات معمقة حول الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي، انطلاقا من تشخيص مدقق لمختلف الإشكاليات التي تواجهها هذه الفضاءات. وإن السلطات العمومية لمدعوة، بتنسيق مع الفاعلين المحليين، إلى العمل على إجراء دراسات وبحوث خاصة حول الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي والمراكز الصاعدة، وذلك من أجل تحديد :

- القدرات والوسائل التي تتوفر عليها الأسواق وكذا حاجياتها من البنيات التحتية؛
- وظائف الأسواق وأنماط تدبيرها والمهن التي تتم مزاولتها فيها والمهن المهددة بالاختفاء والوظائف الجديدة للسوق التي ينبغي النهوض بها؛
- الفاعلون في السوق : أدوارهم ومسؤولياتهم؛

- الحجم الحقيقي لمداخيل السوق وأوجه إنفاقها؛
- خصائص مهنيي السوق وتنظيم السوق حسب المهن؛
- تنمية وتثمين المنتجات المحلية، لا سيما المنتجات الفلاحية، والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ترجمة نتائج هذه الدراسات إلى مخططات عمل ملموسة وقابلة للتحقيق من أجل عصرنة الأسواق، والنهوض بوظائفها وتثمينها.

45. إشراك معاهد التعليم العالي وحثها على المزيد من الانخراط في مجال البحث العملي حول الأسواق الأسبوعية وتطورها، مع إشراك وحدات البحث الجامعي المتخصصة في إنجاز دراسات اقتصادية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية ومعمارية حول الأسواق، في إطار مشاريع البحث المنجزة في مسالك الماستر والدكتوراه ذات الصلة، وذلك من أجل دعم مسلسل اتخاذ القرار وتوجيه السياسات العمومية.

46. إحداث إطار للشراكة بين الجهة والجماعة ومراكز البحث الجهوية بغية إعداد دراسات وتعبئة قدرات الابتكار المحلية في ميادين بحثية غير مطروقة بالقدر الكافي من قبيل الاقتصاد القروي والاقتصاد الاجتماعي و التضامني والمنتجات المحلية والموروث الثقافي الذي تحبل به الأسواق القروية.

47. حث القطاعات الوزارية المعنية والجماعات الترابية على بلورة استراتيجية تواصلية مندمجة من أجل إعلام ومواكبة وتوعية وتحسيس مهنيي الأسواق والمرتفقين بأهمية السوق ودوره في النهوض بالتنمية المحلية.

الملاحق

الملحق رقم 1 : لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

النشاط	الفاعلون الذين تم الإنصات إليهم
القطاعات الوزارية والعمومية	– وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة/قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير – وزارة الداخلية/المديرية العامة للجماعات الترابية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية – وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة – المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية – المندوبية السامية للتخطيط – وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
المجتمع المدني	– الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية – جمعية جهات المغرب – الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم
الخبراء	– الأستاذ محمد تميم، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير – الأستاذ محاين عبد القادر، مختص في علم الجغرافيا والاقتصاد، بكلية الآداب بأكادير – الأستاذ عبد الرحيم عنبي، أستاذ باحث في مجال السوسيولوجيا القروية، جامعة ابن زهر، أكادير

الملحق رقم 2 : لائحة أعضاء اللجنة المكلفة بالجهوية والتنمية القروية والترابية

الخبراء
محمد واكريم
لحسن أولحاج
ممثلو النقابات
عبد الرحمان قنديلة
مينة الروشاطي
محمد دحماني
جامع المعتصم
محمد عبد الصادق السعيدي
ممثلو الهيئات والجمعيات المهنية
محمد فيكرات
ادريس بلفاضلة
عبد الحي بسة
أحمد أعياش
كمال الدين فاهر
ممثلو الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
محمد الخاديري
الزهرة زاوي
عبد المولى عبد المومني
للا نزهة العلوي
عبد الرحيم كسيري
عبد الرحمان الزاهي
الأعضاء بالصفة
عبد اللطيف الجواهري
محمد بنعليلو
عبد اللطيف مرتقي

الملحق رقم 3 : الخبراء الذين واكبوا اللجنة

الخبير الدائم بالمجلس	عمر بنعيدة
الخبير الدائم المكلف بالترجمة	يوسف ستان

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma